بسم الله الرحمان الرحيم

المملكة المغربية
وزارة العدل والحريات
الوزير

26 نونبر 2014

رسالة دورية عدد: 67 س2

من وزير العدل والحريات
إلى السادة
الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف
الرؤساء الأولين لمحاكم الاستئناف التجارية
الرئيسين الأولين لمحكمتي الاستئناف الإدارية بالرباط ومراكش
رؤساء المحاكم الابتدائية
رؤساء المحاكم التجارية
رؤساء المحاكم الإدارية.

الموضوع: التعبئة السنوية العاشرة للقضاء على المخلف من ملفات التنفيذ.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، فلا يخفى عليكم أن تنفيذ الأحكام القضائية ظل دائما مظهرا من مظاهر سيادة الدولة، وحقا من الحقوق الجوهرية لمواطني الدولة وقاطنيها، لا يقل أهمية عن اللجوء إلى قضاء مستقل، عادل ومحايد، إذ باختلاله تختل ثقة المتقاضين في الدولة ويتبدد شعورهم بهيبة القضاء.

ورعيا لأهمية هذا الموضوع، فقد حظي بمكانة متميزة في السياسة العامة لهذه الوزارة، وتم إقرار مجموعة من الإجراءات للقضاء على المخلف من ملفات التنفيذ ومنها التعبئة السنوية التي تقرر انطلاقها هذه السنة ابتداء من 08 دجنبر 2014 إلى 30 يناير 2015.

ولإنجاز هذه التعبئة فإننا نطلب منكم الانخراط بكل جدية وحزم في هذه العملية والتقيد بالضوابط التالية:

1. تكوين لجنة على صعيد المحكمة تعمل تحت الإشراف المباشر للسيد رئيس المحكمة وبتنسيق مع السيد وكيل الملك على حصر الملفات غير المنفذة، بما فيها الممسوكة من طرف المفوضين القضائيين وذلك إلى حدود 08 دجنبر 2014.

2 تحديد أسباب التأخير في التنفيذ، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بضمان تنفيذ هذه الملفات، والقضاء على المخلف مع تعبئة كافة الإمكانات المادية والبشرية اللازمة لتحقيق ذلك في آجال معقولة.

3 تكوين خلية بكتابة الضبط لتتبع ملفات التنفيذ والإجراءات المتخذة فيها تحت إشراف قاضي التنفيذ وإعداد تقرير بشأن سير عملية التنفيذ يوجه إلى مديرية الشؤون المدنية عند نهاية الحملة.

4 إيلاء الملفات القديمة عناية خاصة وكذا الإنابات القضائية الواردة على محكمتكم وذلك بإشعار الجهة المنيبة بشكل مستمر بمستجدات الإجراءات المنجزة في هذه الملفات، ونشير بهذا الصدد إلى أنه تقرر من الناحية الإحصائية احتساب الإنابات الواردة المنفذة، بدل الإنابات الصادرة.

.5 رفع مستوى التنسيق مع القطاعات الوزارية الوصية والمؤسسات العمومية وكل الجهات المتدخلة أو المعنية بالتنفيذ لبحث أسباب تعثر التنفيذ واقتراح الصيغ الممكنة لحلها، لاسيما وأن مبادرات من هذا القبيل أثبتت نجاعتها ببعض محاكم المملكة بفضل الانخراط المحمود والاستعداد التلقائي للسادة المسؤولين القضائيين بحيث أسفرت عن معالجة العديد من الوضعيات الصعبة وعن تحسين نسبة الأحكام المنفذة، وهي نتائج تستحق كل التنويه والتشجيع.

6. تعبئة الاستمارات الإحصائية المرفقة بهذه الرسالة بكل دقة والتقيد بما جاء فيها توخيا لوحدة المعطيات على صعيد جميع محاكم المملكة مع ملاحظة أن الملفات التي تحرر فيها محاضر امتناع أو عدم وجود ما يحجز لا يمكن اعتبارها منفذة.

7.موافاتنا أسبوعيا بحصيلة التنفيذ بواسطة البريد الإلكتروني execution.justice@gmail.com أو بالفاكس على الأرقام التالية : 0537263108 أو 0537730551 وذلك وفق الاستمارات الإحصائية المرفقة.

وتجدون رفقته الاستمارات الإحصائية الخاصة بالحالات المشار إليها أعلاه. **والسلام**

وزير العدل والحريات

المصطفى الرميد